

PROVISIONAL

A/45/PV.71

7 February 1991

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(فنيجي)

السيد طومسون

الرئيس :

(نائب الرئيس)

- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : طلب إدراج بند فرعي إضافي مقدم من الأمين العام (تابع) [٨]

- العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع) [١٠٨]

(أ) تقرير اللجنة الثالثة

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة (الجزء الاول)
(تابع) [١٢]
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) [١٢]
 - (١) تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الاول والثاني)
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) [٧٩]
 - (١) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الاول والثاني)
 - (ب) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)
 - (ج) التجارة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)
 - (د) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا :
 - '١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)
 - '٢' تقرير اللجنة الخامسة
 - (هـ) مشاكل الاغذية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس)
 - (و) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة :
 - '١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)
 - '٢' تقرير اللجنة الخامسة
 - (ز) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن)
- مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية [٨٠]
- حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة [٨١]
 - (١) تقرير اللجنة الثانية
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية [٨٢]
- أزمة الديون الخارجية والتنمية : تقرير اللجنة الثانية [٨٣]

- الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية (تابع) [٨٤]
- التدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية [٨٥]
- المساعدة الاقتصادية الخاصة والغوثية في حالات الكوارث [٨٦]
 - (أ) تقرير اللجنة الثانية
 - (ب) مشروع قرار
- تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا : تقرير اللجنة الثانية [٨٧]
- تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الإنمائي الدولي المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية [١٤٨]

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : طلب إدراج بند فرعي إضافي مقدم من الامين العام

(A/45/239)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يُذكر الامين العام في مذكرته

الواردة في الوثيقة A/45/239 الاعضاء بأن الجمعية العامة بموجب القرار ١٠٨/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أقرت استمرار مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة خمس سنوات أخرى تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وانها ، بموجب القرار ٣١٣/٤٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ انتخبت السيد شورفالد ستولتينبيرغ ، بناء على اقتراح من الامين العام الوارد في الوثيقة A/44/247 ، لمنصب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة أربع سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

كما يبلغ الامين العام في مذكرته الجمعية بأنه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ قبل بكل أسف قرار السيد ستولتينبيرغ بالاستقالة ، ابتداء من نفس التاريخ ، من منصب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

ويبلغ الامين العام الاعضاء أيضا بأن الجمعية العامة ، في ضوء ما سبق ذكره ، مطلوب منها إدراج بند فرعي جديد على جدول أعمال الدورة الخامسة والاربعين ، تحت البند ١٦ من جدول الاعمال "انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية" ، بعنوان "انتخاب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" ، وكذلك تعديل عنوان البند ١٦ من جدول الاعمال حتى يكون نصه "انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى" .

ويبلغ الامين العام أيضا الجمعية العامة بأنه وفقا للإجراء المتبع المنصوص عليه في الفقرة ١٢ من النظام الاساسي لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، يقترح على الجمعية العامة انتخاب السيدة ساداكو اوغاتا ، من اليابان ،

لمنصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لفترة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وإذا لم أسمع اعتراضاً ، فسأعتبر أن الجمعية العامة توافق على تجاوز المادة ٤٠ من النظام الداخلي ، التي تقضي بأن ينظر المكتب في الطلبات بإدراج بنود إضافية في جدول الأعمال وأن يقدم توصية بشأنها .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية ترغب في إدراج البند الفرعي التالي تحت البند ١٦ من جدول الأعمال ، " (د) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" وفي تعديل عنوان البند ١٦ من جدول الأعمال ليصبح منه "انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى" ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كذلك ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في هذا البند الفرعي في الجلسة العامة مباشرة ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستتناول البند الفرعي (د) من البند ١٦ من جدول الأعمال بعد ظهر اليوم باعتبارها البند الأول .

البند ١٠٨ من جدول الاعمال (تابع)

العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

(أ) تقرير اللجنة الثالثة (A/45/764 ، مشروع القرار الخامس)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/893)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتذكر الاعضاء أن الجمعية

العامّة بتت ، في جلستها العامة الـ ٦٩ المعقودة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ، في أربعة مشاريع قرارات من مشاريع القرارات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الثالثة في تقريرها عن البند ١٠٨ من جدول الاعمال (A/45/764) ، وأرجأت البت في مشروع القرار الخامس المعنون "تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات" ، بغية السماح للجنة الخامسة بمزيد من الوقت لاستعراض الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية .

تت الجمعية الآن في مشروع القرار الخامس الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٣٨ من تقريرها (A/45/764) . ويرد تقرير اللجنة الخامسة حول الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية في الوثيقة A/45/893 .

اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار الخامس . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٧٩/٤٥) .

الآنسة ديفييز ارماس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سبق أن

أبلغت الأمانة العامة بوجود خطأ طفيف في الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار هذا ، حيث تشير الى الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجنة المخدرات في حين أنها يجب أن تشير الى الدورة الرابعة والثلاثين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أحطنا علماً بتعقيب ممثلة

المكسيك وسيتم اتخاذ الاجراء المناسب بشأنه .

بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند ١٠٨ من جدول الاعمال .

البند ١٢ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة (الجزء الاول) (A/45/838) ، مشروع القرار الرابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتذكر الاعضاء أن الجمعية العامة بتت ، في جلستها العامة الـ ٦٩ المعقودة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ، في ٢٢ مشروع قرار من مشاريع القرارات الـ ٢٤ التي أوصت بها اللجنة الثالثة في الجزء الاول من تقريرها عن البند ١٢ من جدول الاعمال (A/45/838) ، وأجلت البت في مشروع القرار الرابع المعنون "التطورات المتعلقة بأنشطة مركز حقوق الانسان" ، بغية السماح بمزيد من الوقت للجنة الخامسة لاستعراض الاشار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية . إلا أننا علمنا أن مشروع القرار هذا لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية ، ولذلك ، لم تقدم اللجنة الخامسة تقريراً في هذا الخصوص . ومن جهة أخرى ، أود أن أشير الى أنه سيتم النظر في المسائل الأخرى المتعلقة بأنشطة مركز حقوق الانسان في اطار نظر الجمعية العامة في البند ١١٨ من جدول الاعمال المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الرابع الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٠٩ من الجزء الاول من تقريرها (A/45/838) . لقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار الرابع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

أُعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٤٥/١٨٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحال الى اللجنة الثالثة في إطار البند ١٢ من جدول الاعمال ، وفي جميع تقارير تلك اللجنة .

البند ١٢ (تابع) و ٧٩ (تابع) ومن ٨٠ الى ٨٣ و ٨٤ (تابع)

ومن ٨٥ الى ٨٧ و ١٤٨ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(١) تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الاول والثاني) (A/45/848 و Add.1)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/819)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(١) تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الاول والثاني) (A/45/849 و Add.1)

(ب) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع

(A/45/849/Add.2) تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (1991-2000)

(ج) التجارة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/45/849/Add.3)

(د) استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل

البلدان نموا

١١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس) (A//45/849/Add.4)

١٣' تقرير اللجنة الخامسة (A/45/872)

(هـ) مشاكل الاغذية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/45/849/Add.5)

(و) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

١١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع) (A/45/849/Add.6)

١٣' تقرير اللجنة الخامسة (A/45/873)

(ز) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء

الثامن) (A/45/849/Add.7)

مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية : تقرير اللجنة الثانية (A/45/850)

حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(١) تقرير اللجنة الثانية (A/45/851)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/874)

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية : تقرير اللجنة
الشانبة (A/45/852)

أزمة الديون الخارجية والتنمية : تقرير اللجنة الشانبة (A/45/853)

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الشانبة (A/45/854)

التدريب والبحث : تقرير اللجنة الشانبة (A/45/855)

المساعدة الاقتصادية الخاصة والغوشية في حالات الكوارث :

(أ) تقرير اللجنة الشانبة (A/45/856)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.44)

تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا : تقرير اللجنة الشانبة
(A/45/857)

تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الانمائي الدولي المتفق عليها في الاعلان المتعلق
بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان
النامية : تقرير اللجنة الشانبة (A/45/858)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة

الشانبة ، السيد ريسارد ريسينسكي من هولندا لتقديم تقرير اللجنة حول البنود ١٢
ومن ٧٩ الى ٨٧ و ١٤٨ من جدول الاعمال .

السيد ريسينسكي (هولندا) ، مقرر اللجنة الشانبة (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يشرفني أن أعرض تقارير اللجنة الشانبة التالية .

تتضمن الوثيقة A/45/848 التقرير عن البند ١٢ من جدول الاعمال المعنون
"تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" . توصي اللجنة الشانبة في الفقرتين ٦٧ و ٦٨
من هذا التقرير بأن تعتمد الجمعية العامة ١٠ مشاريع قرارات وثلاثة مشاريع مقررات .
لقد اعتمدت اللجنة مشاريع القرارات الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والسابع
والثامن والتاسع والعاشر ومشاريع المقررات من الاول الى الثالث دون تصويت . وتم اعتماد
مشروعي القرارين الثالث والثامن بتصويت مسجل .

تتضمن الوثيقة A/45/849/Add.1 في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" في الفقرتين ٤٢ و ٤٣ منها ثمانية مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادها . وقد اعتمدت اللجنة الثانية جميع المشاريع هذه دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/849/Add.2 في إطار البند ٧٩ (١) من جدول الأعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠)" ، في الفقرتين ٦ و ٧ منها ، مشروع قرار واحد ومشروع مقرر آخر توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادها . وقد اعتمدت اللجنة الثانية هذين المشروعين دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/849/Add.4 في إطار البند ٧٩ (ب) من جدول الأعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية" ، في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ منها ، ستة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادها . وقد اعتمدت اللجنة جميع المشاريع السبعة دون تصويت .

(السيد ريسنكي ، مقرر
اللجنة الثانية)

تتضمن الوثيقة A/45/849/Add.4 التقرير بشأن البند ٧٩ (ج) من جدول الأعمال ،
المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل
الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً" . توصي اللجنة الثانية في
الفقرة ٩ منه الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة دون
تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/849/Add.5 ، في إطار البند ٧٩ (د) من جدول الأعمال
المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مشاكل التغذية" ، في الفقرتين ١٢
و ١٣ منها ، مشروع قرار ومشروع مقرر توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة
باعتمادهما . وقد اعتمدت اللجنة المشروعين دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/849/Add.6 ، في إطار البند ٧٩ (هـ) من جدول الأعمال ،
المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" ،
في الفقرة ٦ منها ، مشروع قرار توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماده .
وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/849/Add.7 ، في إطار البند ٧٩ (و) من جدول الأعمال
المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تنمية موارد الطاقة في البلدان
النامية" ، في الفقرة ٧ منها ، مشروع قرار توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة
باعتماده . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/850 التقرير بشأن البند ٨٠ من جدول الأعمال المعنون
"مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" . وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة
١٢ منه الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارين اعتمدتهما اللجنة دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/851 التقرير بشأن البند ٨١ من جدول الأعمال المعنون
"حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمستقبلية" . وتوصي اللجنة
الثانية في الفقرتين ١٣ و ١٤ منه الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر
اعتمدتهما اللجنة دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/852 التقرير بشأن البند ٨٢ المعنون "التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" . وتوصي اللجنة الثانية ، في الفقرتين ١٠ و ١١ ، الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر اعتمدتهما اللجنة دون تصويت .

ويشرفني الآن أن أقدم تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/45/853 في إطار البند ٨٢ من جدول الأعمال المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" . ويتضمن التقرير في الفقرتين ١٦ و ١٧ ، مشروع قرار ومشروع مقرر توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادهما . وقد اعتمدت اللجنة المشروعين دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/854 التقرير بشأن البند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" توصي اللجنة الثانية في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ ، الجمعية العامة باعتماد أربعة مشاريع قرارات ومشروعين مقررين اعتمدتهما اللجنة كلها دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/855 تقرير اللجنة الثانية ، في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال المعنون "التدريب والبحث" . وتتضمن الفقرة ١٤ من التقرير مشروع قرارين توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادهما ، وقد اعتمدت اللجنة كلا المشروعين دون تصويت .

وتتضمن الوثيقة A/45/856 تقرير اللجنة الثانية الوارد في إطار البند ٨٦ من جدول الأعمال المعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث" . وينبغي إدخال التصويبات التالية على هذه الوثيقة في الفقرة ٣ : تضاف في السطر الثالث عبارة "و ٥٤" بعد عبارة "و ٥٣" ، وتضاف في السطر الخامس عبارة "و ١١" بعد "و ٧" ، وأخيرا تضاف في السطر السابع عبارة "و ٥٤" بعد عبارة "و ٥٢" .

ويتضمن هذا التقرير في الفقرة ٧٥ اثني عشر مشروع قرار توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتمادها . وقد اعتمدت اللجنة كل مشاريع القرارات الـ ١٣ دون تصويت . وفيما يتعلق بمشروع القرار الأول المعنون "تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الأغاثة في حالات الكوارث" ، يوجد خطأ تحريري في النص الانكليزي ينبغي

(السيد ريسنسكي ، مقرر

اللجنة الثانية)

تصويبه . يجب أن يكون نص الجملة الأخيرة من الفقرة ٢ من مشروع القرار ، بصيغته المعتمدة بتوافق الآراء خلال المشاورات غير الرسمية ، كما يلي "الذي ينبغي أن يعالج أمورا في جملتها تنفيذ مقرر الجمعية العامة ٤٣٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وتعزيز الترتيبات للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة" . ومن ثم ينبغي حذف عبارة "الأمم المتحدة" من السطرين الأخيرين ، وإحلال عبارة "وتعزيز الترتيبات للاستجابة" محل عبارة "ويعزز ترتيبات استجابة" . أرجو من الجمعية أن تحيط علما بهذه التصويبات ، وأرجو من الأمانة العامة أن تكفل أن تتسق النصوص بكل اللغات مع النص الذي قرأته توا .

تتضمن الوثيقة A/45/857 تقرير اللجنة الثانية ، في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنفولا" . تتضمن الفقرة ١٠ من التقرير مشروع قرار توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماده . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت .

وأخيرا يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/45/858 في إطار البند ١٤٨ من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ التزامات وسياسات التعاون الانمائي الدولي المتفق عليها في الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية" . وتتضمن الفقرة ٩ من التقرير مشروع قرار توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماده ، وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت .

بعد كل هذه الاحصاءات والبيانات ، أود أن أنتقل الى العنصر الانساني الذي حوّل أعمال هذه اللجنة الى عملية فذة . ومن ثم أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بجهود كل أعضاء اللجنة وما يتسمون به من روح الفريق ، وبكل موظفي الأمانة العامة ، وبكل الأبطال المجهولين لهذه الدورة . وأود أن أشني على روح التجديد لرئيسنا ، السيد باباداتوس ، وبكفاءة وعزيمة نائبي الرئيس السيد أمازياني والسيد جيا نيللي ، وبعزيمة المنسقين وروحهم الابتكارية أثناء الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، بما في ذلك السيد يورغ أوليفر والسيد عمر . هذه القائمة يمكن ، بل يجب أن تكون أطول لكن

الوقت يمر بسرعة . ومن ثم ، وبكل الاحترام الواجب . أقدم هذه التقارير ، وأتوجه بالشكر للجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما لم أسمع اقتراحا في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة الثانية المعروضة اليوم على الجمعية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم ستقتصر البيانات على تعليل التصويت .

أن مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الثالثة المختلفة سبق ايضاحها داخل اللجنة ، وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الملة .
وأود أن أذكر الاعضاء بأن الجمعية العامة وافقت في الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على ما يلي :

"تقتصر الوفود قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا ، تقتصر بيانات تعليل التصويت على عشر دقائق وتُدلى بها الوفود من مقاعدنا .

وقبل البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية ، أود أن أعلم المندوبين بأننا سوف نجري التصويت بنفس الطريقة التي أجري بها في اللجنة الثانية . وهذا يعني أنه أينما أجري تصويت مسجل ، فسوف نفعل نفس الشيء . وأرجو أن نبت دون تصويت أيضا في التوصيات التي اعتمدت في اللجنة الثانية دون تصويت ، ما لم تكن الوفود قد أبلفت الامانة العامة بعكس ذلك .

(الرئيس)

أدعو الأعضاء لأن يوجهوا انتباههم إلى الجزأين الأول والثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/45/848 و Add.1) عن البند ١٢ من جدول الأعمال ؛ وهذان الجزآن يتعلقان بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

معروض أمام الجمعية عشرة مشاريع قرارات وثلاثة مشاريع مقررات واردة في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية ومشروع مقرر وارد في الجزء الثاني من ذلك التقرير .

نتناول أولاً الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/45/848) . ستبت الجمعية أولاً في مشاريع القرارات العشرة التي أومت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٦٧ .

مشروع القرار الأول الممنون "العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق المحية" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٨١/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عنوانه "اجتماع امتثالي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشاركة وزارية" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٨٢/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث عنوانه "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" . طُلب إجراء تصويت مسجل . أُجرى تصويت مسجل .

المُؤيِّدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاسو ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
 الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ،
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ،
 إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ،
 الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
 أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، سان كيتس ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سلفادور ،
 جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل صوتين (القرار ١٨٣/٤٥) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع عنوانه

"التعاون في مجال مصائد الاسماك في افريقيا" . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون

تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٨٤/٤٥) .

السيد امانيان (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا أود أن

أؤخر عمل الجمعية . لكني أود أن أحيط الوفود علما بأن المؤتمر المشار إليه في

الفقرة الرابعة من منطوق القرار الذي اعتمدناه لتونا سيعقد في السفال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحيط الجمعية علما بملاحظة

مثل المغرب .

مشروع القرار الخامس عنوانه "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية

تود أن تحذو حذوها أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٨٥/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس عنوانه

"مدونة قواعد سلوك للشركات عبر الوطنية" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار

السادس دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٨٦/٤٥) .

* بعد ذلك أبلغت وفود بابوا غينيا الجديدة وبينما وبين غرينادا

وغواتيمالا وقطر وكينيا ولكسمبرغ ونيكاراغوا الامانة العامة بأنها كانت تنوي

التصويت مؤيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع عنوانه "الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١٨٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثامن ، المعنون "تنظيم المشاريع" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،

ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
 باكستان ، باراغواي ، بيرو ، الغلبين ، بولندا ، البرتغال ،
 رومانيا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : كوبا .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار الثامن بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد

(القرار ١٨٨/٤٥) * .

* بعد ذلك أبلغت وفود اسرائيل وبابوا غينيا الجديدة وهنما وهنن
 وتايلند وفانواتو وقطر وكينيا ولكسمبرغ الامانة العامة بأنها كانت تحوي التصويت
 مؤيدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التاسع عنوانه "المقد العالمي للتنمية الثقافية" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ١٨٩/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار العاشر عنوانه "التعاون الدولي في معالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ١٩٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتناول الجمعية الآن مشاريع المقررات الثلاثة التي أوتت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٦٨ من الجزء الأول من تقريرها (A/45/848) .

مشروع المقرر الأول عنوانه "تنفيذ الفرع الثاني من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الأول دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع المقرر الثاني عنوانه "إدراج ليبيريا في قائمة أقل البلدان نموا" . وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع المقرر هذا وارد في الوثيقة A/45/819 .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الثاني دون تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع المقرر الثالث عنوانه "الوثائق ذات الصلة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" واللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر هذا . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل ذلك ؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أوجه انتباه الممثلين الآن إلى مشروع المقرر الذي أوتت به اللجنة الثانية في الفقرة ٤ من الجزء الثاني من تقريرها (A/45/848/Add.1) . مشروع المقرر عنوانه "برنامج عمل سنتين للجنة الثانية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢" . توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماده . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تفعل ذلك ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمنا النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المحال إلى اللجنة الثانية والمدرج تحت البند ١٢ من جدول الأعمال .

ننتقل بعد ذلك إلى الجزأين الأول والثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/45/849) و (Add.1) عن البند ٧٩ من جدول الأعمال المعلنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" .

ننظر أولاً في الجزء الأول من التقرير .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بالجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/45/849) ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/45/849/Add.1) . ويشتمل على ثمانية مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد .

نبت أولا في مشاريع القرارات الثمانية التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٢ من الجزء الثاني من تقريرها (A/45/849/Add.1) . مشروع القرار الاول ، المعنون "تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية" ، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تؤيد أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ١٩١/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عنوانه "النقل المائي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتخذ نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٩٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث عنوانه "توحيد اليمن : دعم المجتمع الدولي لهيكلة الاساسي الاقتصادي والاجتماعي". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتخذ نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٩٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع عنوانه "برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتخذ نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٩٤/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الثانية دون تصويت مشروع القرار الخامس المعدون "تقرير لجنة الجنوب". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتخذ نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٩٥/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس عنوانه "التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تتخذ نفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٩٦/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع عنوانه "صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١٩٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثامن عنوانه "إدراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نموا". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ١٩٨/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٤٣ من الجزء الثاني من تقريرها (A/45/849/Add.1) . وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر هذا ، وعنوانه "المؤتمر الدولي المعني بالتدابير النقدية والمالية لأغراض التنمية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل ذلك ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل مواقفهم .

السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع هنا اليوم لنستعرض ما أنجز بخصوص الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينات . وإن الوثيقة المعروضة علينا وثيقة معقدة ، وهذا شيء سليم لأنها تعالج طائفة عريضة من المواضيع التي تمس مصالح جميع البلدان بمختلف الطرق . ومن المهم أن نلاحظ أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية ليست وحيدة ، فهي تمثل خطوة في عملية النظر في التنمية الاقتصادية في العالم . وقد وضع هيكلها وفقا لاسي الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية الشاملة عشرة . ويمثل هذا الاعلان خطوة جديدة هامة في الطريقة التي ننظر بها إلى التنمية الاقتصادية . ومنذ نيسان/ابريل ١٩٩٠ مابرحنا نشهد تقارباً في الآراء حول الحاجة إلى سياسات اقتصادية كلية سليمة ، وإلى تعزيز التنافس وزيادة المرونة والابتكار والانفتاح .

وتتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية ملاحظات مفيدة عن السياسات الوطنية والمسؤولية الوطنية ، وحول دور السوق ، وعن حقوق الانسان والتعددية السياسية والاقتصادية ، وعن بعض الأمور الهامة الأخرى .

كما أن وفد بلادي يلحس الحاجة إلى وجود بيئة دولية مساندة ويعتقد أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المضمار . ومع ذلك ، نعتقد أن الاستراتيجية الانمائية غير متوازنة قليلاً فيما يتصل بمسؤوليات البلدان النامية . ويعتبر هذا الميل في النص عن نبرة لها سمات الاستراتيجية السابقة غير المنجزة ، مما يشير القلق لدى وفد بلادي . ومن بين الطرق التي كان يمكن بها معالجة هذا الأمر إجراء تحليل تاريخي متعمق للعناصر الرئيسية في الاقتصاد الدولي ، مثل الأثر المزعزع لزيادة أسعار النفط ، وغياب النمو في البلدان النامية على الرغم من عمليات النقل الكبيرة للموارد إلى البلدان النامية في السنوات السابقة ، ولغز سبب ازدهار بعض البلدان النامية في البيئة الاقتصادية للثمانينات وعدم ازدهار البعض الآخر . كما تتسم الاستراتيجيات السابقة الفاشلة بوضع أهداف رقمية ملموسة للنمو الاقتصادي والانتاج الزراعي وتحويلات المعونة والتنمية . وبالانضمام إلى توافق الآراء على الاستراتيجية الانمائية الدولية لا تلتزم الولايات المتحدة بهذه الأهداف العشوائية ، ولن تؤيد الزيادة في ميزانيات المنظمات الدولية التي تتجاوز ما هو ضروري للحفاظ على النمو الحقيقي المفري .

ولقد شاركنا في توافق الآراء لنمبّر عن رغبتنا في دعم الوثام العالمي وعن تأييدنا لتطلعات العالم النامي . ولكن في ضوء اتساع نطاق وثيقة الاستراتيجية الانمائية الدولية كان التوفيق لازماً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء . فعملية التوفيق تعني حتماً أن تحافظ الحكومات على مواقفها المختلفة إزاء القضايا الهامة

بالنسبة لها . وفي ضوء ذلك أود أن أوضح بعض النقاط الواردة في نص الاستراتيجية الانمائية .

إن الولايات المتحدة تدرك الفرصة التي تتيحها الاستراتيجية الانمائية الدولية لتوسيع نطاق توافق الآراء حول السياسات السائدة وتطوير استراتيجية الديون المعززة . وتدل الاستراتيجية الانمائية الدولية نفسها ، في معالجتها للمسائل المتعددة الأوجه ، على أن الديون ليست إلا جانباً واحداً من المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجهها حالياً العديد من البلدان النامية . فمشاكل الديون الخارجية على البلدان النامية تتطلب نهجاً موجهاً نحو النمو يعالج المشاكل الاقتصادية والمالية عامة . ويجب اتباع هذا النهج على أساس كل حالة على حدة ، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد . وإن أهم خطوة في معالجة مشاكل الديون تتمثل في انتهاج سياسات اقتصادية محلية سليمة . فدون أوجه تكيف قوية لا يمكن لأي قدر من تخفيف الديون أن يعيد النمو .

ولا توافق الولايات المتحدة على القول في الفقرة ٢٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية أن من الضروري أن تتخذ البلدان الدائنة إجراء خاصاً لتيسير عملية القروض وتخفيض خدمة الدين من جانب البنوك التجارية . فعلى العكس من ذلك ، تدل التجربة على أن مثل هذه الإجراءات يمكن تنفيذها في ظل أنظمة الضريبة والتنظيم والمحاسبة السارية .

وكما قلنا في السابق ، ترى الولايات المتحدة أن مسائل الدين تعالج على النحو الواجب في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس . ويجب أن نحرص على ألاّ نمس استقلال أو ولاية المؤسسات المالية الدولية والمحافل المتعددة الأطراف الأخرى . فقيمة هذه الهيئات بالنسبة للاقتصاد العالمي تكمن في خبرتها التقنية وتحررها النسبي من الضغط السياسي .

وبالتالي ، لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد الدعوات الواردة في الاستراتيجية الانمائية أو في محافل الأمم المتحدة الداعية إلى اتخاذ إجراء محدد من جانب نادي باريس أو الحكومات الدائنة ، أو تخفيف حدة الديون من جانب المؤسسات المالية الدولية .

ويتعين علينا أن نذكر أن الولايات المتحدة اعترضت على أجزاء من باب الديون الخارجية الوارد في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، وقدمت تحفظاً محدداً بشأن مسألة تخفيف حدة الديون من جانب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف . ولذلك ، لابد لنا أن نتمسك بموقفنا بشأن الفقرة ٢٩ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية .

وأخيراً ، وتمشياً مع موقفنا فيما يتعلق بالمحافل المختمة لمعالجة هذه المسائل ، لا تؤيد الولايات المتحدة إعطاء الأمين العام دوراً أكثر من رصد الديون الخارجية .

وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتعلقة بالبيئة ، تؤكد الولايات المتحدة من جديد عزمها على مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في معالجة المشاكل البيئية الدولية المشتركة . وتوفر الاستراتيجية الإنمائية الدولية فرصة لتعزيز دمج الشواغل الإنمائية والبيئية ، ونحن نعتقد أن هذه الفرصة فاتت للأبد . وفي رأينا ، تفتقر الاستراتيجية الإنمائية إلى التوازن في هذا الموضوع من ناحية الفحوى والصياغة . وتعتقد الولايات المتحدة أن جميع الدول تتشاطر المسؤولية عن حماية بيئتنا العالمية وإدارتها ، وأنه علينا أن نعمل سوياً من أجل التوصل إلى حلول مشتركة . وإن الصياغة التي تستخدم في الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، والتي تلقي اللوم عن كامل التلوث على البلدان المتقدمة النمو ، تصرف الانتباه عن حقيقة أن هناك إجراءات ، وفي كثير من الأحيان إجراءات موفرة للتكاليف ، يتعين على جميع البلدان ، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ، أن تتخذها للحد من التلوث وحماية البيئة .

وتعتقد الولايات المتحدة أنه بينما يمثل النمو الاقتصادي والتنمية عنصرين في حماية البيئة ، لا يمكن مواصلة دون بيئة سليمة . فالتنمية الاقتصادية والحماية البيئية شأنان لا ينفترقان .

إن التمثيل العالمي يتطلب التزاماً ، وهذا الالتزام يستلزم مساعدة مالية وتقنية . بيد أن الولايات المتحدة لا تتفق على ضرورة توفير موارد مالية إضافية لاصعدة المساعدة الانمائية الشاملة . فنحن نسلم بالحاجة الماسة إلى توجيه نسبة أكبر من الموارد المالية إلى البلدان النامية لمساعدتها في حماية البيئة . وهذه الموارد المالية ينبغي أن تكون متاحة حديثاً لمشروعات سليمة بيئياً . وقد أعلننا باستمرار أنه يمكن إعادة برمجة الموارد المالية التي تخص الآن لبرامج انمائية غير قابلة للاستمرار . وبالإضافة إلى ذلك ، يتعين على مؤسسات المساعدة المالية الحالية وكذلك المصادر التجارية للتمويل أن تعيد تقييم برامجها وأن تعيد توجيه تمويلها لهذه الأغراض . وتحقيقاً لهذه الغاية ، أقرت الولايات المتحدة إنشاء مرفق بيئي عالمي في البنك الدولي . ويعتقد وفد بلادي أن هذا المرفق يتيح أفضل فرصة لضمان الوفاء بالأهداف البيئية والانمائية على حد سواء .

وتمتد الولايات المتحدة أنه يجب النظر ، على أساس كل حالة على حدة ، في المتطلبات المالية المقبلة بالنسبة للبرامج البيئية ، بما في ذلك تقييم الاحتياجات المقترنة بالالتزامات التي تم التعهد بها .

وإنني أتقدم إليكم - سيادة الرئيس - بالشكر لإعطائي الوقت اللازم لمناقشة هذه الأمور ببعض التفصيل . صحيح أن الاستراتيجية الانمائية الدولية وثيقة معقدة ونحن هنا من أجل اعتمادها رسمياً . بيد أن عملية النمو والتنمية الاقتصادية بين الوطنيين والدوليين عملية متكاملة لا مجرد وثيقة واحدة أو مجموعة من الوثائق . وتلك العملية تتضمن أفكاراً وخبرة حقيقية حية . وعليها أن نستمر في استعراض هذه الأفكار والبرامج في ضوء تلك الخبرة لدى تحسين برامجنا الوطنية والدولية على حد سواء ، حتى يكون النجاح السمة المميزة لأنشطتنا المقبلة . وقد كانت مداولاتنا في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة جزءاً من تلك العملية ، ويتطلع وفد بلادي إلى المشاركة في محافل مقبلة ومداولات قادمة بشأن هذا الموضوع الهام بالنسبة لنا .

السيد مالوني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلادي

أن تمكّن من الانضمام إلى توافق الآراء على الاستراتيجية الانمائية الدولية . وبرغم التحفظات على بعض جوانب الوثيقة فإننا نعتقد أن الوثيقة في مجملها تسترعي الانتباه على نحو مفيد إلى الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للتعاون الانمائي في التسمينات . ونرحب بصفة خاصة بالاشارات إلى الحاجة إلى بيئة داعمة للتنمية تتضمن احترام حقوق الانسان والمشاركة واسعة النطاق للسكان في عملية التنمية وإلى الاهمية التي توليها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية .

ومن حيث التحفظات ، اسمحوا لي أن أقول اننا كنا نأمل أن تركز الاستراتيجية الانمائية الدولية تركيزا أكبر على تدابير السياسة الوطنية اللازمة لتعزيز آفاق التنمية . وهذا كان من شأنه أن يحسن التوازن بين المسؤوليات النسبية للسلطات الوطنية وللمجتمع الدولي الذي لا يمكنه إلا أن يظطلع بدور داعم للجهود الوطنية . أما بالنسبة لمسائل محددة ، نتساءل عن التأكيد الذي يولى لتعزيز أعمال نظام الافليات المعمم ، بسبب عدم اتساق الطريقة التي يطبق بها والاهمية المتزايدة لمبدأ المعاملة التفضيلية للدول . ونحن نسلم بالحاجة إلى معاملة تفضيلية للبلدان النامية فيما يتعلق بتحرير التجارة ، لكننا نؤكد على ضرورة أن تظطلع البلدان النامية - بمرور الوقت - بمسؤولياتها في النظام التجاري العالمي .

وفيما يتعلق بالسلع الاساسية ، يتشكك وفد بلادي إزاء قيمة تدخل السوق في الاتفاقات السلعية والشباك الاول للصندوق المشترك . إن التأكيد مع اتجاهات السوق طويلة الاجل اساسي .

وأخيرا ، أود أن أضيف أن مناقشة المسائل البيئية في الاستراتيجية الانمائية الدولية ليست منصفة لتوافق الآراء الذي يبرز على الصعيد الدولي بشأن التدابير والتعاون الدولي في هذا الميدان الحيوي .

أود الآن أن أنتقل إلى البند ٧٩ (ب) من جدول الأعمال وأن أتناول بإيجاز تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة متعددة الاطراف . وقد شاركت كندا في المقرر

الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء . وقد فعلت ذلك لأنها تسلم بأن الدول الاعضاء تريد من الأمم المتحدة أن تحيط علما بالتطورات الجارية في غيرها من المحافل الدولية والمتعلقة بتعزيز المنظمات الدولية التي تتناول النظام الاقتصادي والتجاري الدولي .

وفي سياق نظام التجارة العالمي نرحب بهذا الاهتمام لأننا ننظر إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وتشكيل منظمة تجارية عالمية باعتبارها هدفين هامين لتعزيز الأساس متعدد الأطراف لتحرير نظام التجارة وللحفاظ عليه .

ومع ذلك ، نعتقد كندا أنه يتعين على الجمعية العامة - فضلا عن الاحاطة بأنشطة المحافل الدولية الأخرى - ألا تسعى إلى المشاركة في تلك الأنشطة التي لا تتطلب توجيهها وإرشادها . وهذا هو الحال بالنسبة للمفاوضات الخاصة باستعراض نظام مجموعة "غات" . ولهذا السبب نعتبر أن الوقت الذي يطلب إلى الجمعية العامة ولجنتها الثانية أن تقضياه في أمور تناولتها في القرار الثاني وقتنا ضاعا . إن كندا تؤيد بقوة الحاجة إلى تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف المفتوح ، وتحقيقا لهذه الغاية اقترحت كندا في نيسان/ابريل الماضي في إطار جولة أوروغواي استراتيجية لإقامة منظمة تجارة عالمية . وقد استند مقترح كندا أساسا إلى توقع نتيجة جوهرية لجولة أوروغواي ، نتيجة يمكن أن توضع نطاق وعمق نظام مجموعة "غات" في كل المجالات الرئيسية . ومازلنا ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه النتيجة الإيجابية متحقق . وإذا ما تحققت فإن كندا تتوقع أن تجرى كل المفاوضات وتتخذ كل المقررات المتعلقة بإنشاء منظمة تجارة عالمية في سياق جولة أوروغواي ومتابعتها لا في الجمعية العامة أو هيئاتها أو أجهزتها الفرعية .

السيد تاناي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد علل وفد

بلادي موقفه في اللجنة الثانية يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بعد اعتماد مشروع القرار المعنون "صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأشره على الموارد

البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره" الذي يشير في الفقرة الثالثة من ديباجته والفقرة الأولى من منطوقه وكذلك إلى تقرير الأمين العام (A/45/663) .

إن مشاركة وفد بلادي في توافق الآراء على مشروع القرار الذي اعتمدتوا لا تغيّر بحال من الأحوال موقفه المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

ونظرا لأننا قد عللنا موقفنا في عدة أماكن ، سأقصر نفسي هنا على الإشارة إلى البيان الأخير الذي أدلى به وفد بلادي في الجمعية العامة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر الحالي . وهذا البيان موجود في محاضر الجلسة الثامنة والستين للجمعية العامة .

السيد أورتييز غانداريللي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

لقد طلبت الكلمة ، في حقيقة الأمر ، كي أتكلّم عن بند آخر لكنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى القرار الهام الذي اعتمدت فيه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) . وهذه وثيقة ذات أهمية أساسية تحدد خطوطا توجيهية لتكفل أن يوجه التعاون الدولي مرة واحدة وإلى الأبد صوب تنمية اقتصادية واجتماعية لكل بلدان العالم الثالث . ونحن نعتقد أن هذا البرنامج قد نظم على نحو ملائم ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يكفل التنفيذ الملائم للبرامج والسياسات والالتزامات التي تنص الاستراتيجية عليها .

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر إلى السيد غاماني كورينا على كل ما بذله من جهود في اقتراح هذه الوثيقة ، وفي نفس الوقت أعرب عن امتنان وفد بلادي لكل الوفود التي مكّنت من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد ميسري (اليمن) : كما أشرت في اللجنة الثانية ، كان هـود المندوب الدائم للجمهورية اليمنية السفير عبد الله الاشل أن يحضر هذا اليوم لتقديم التقدير والشكر ، لولا إنشغاله في اجتماع مجلس الأمن صباح هذا اليوم أيضا . وقد كلفني أن أنقل من خلائكم لرئيس اللجنة الثانية ونائبيه ومقرر اللجنة التحيات والتقديرات للجهود التي بذلوها . وأخص بالذكر السيد يانيلي نائب رئيس اللجنة الذي أشرف على مشروع القرار الخاص بتوحيد اليمن ودعم المجتمع الدولي لهيكليه الاساسيين الاقتصادي والاجتماعي .

إن الجمهورية اليمنية ، التي أنشئت في ٢٢ أيار/مايو هذا العام نتيجة انضمام دولتين من أقل البلدان نموا ، عانت منذ استقلالها من مشاكل اقتصادية ومالية جمة . وفي هذا العام الذي تتوحد فيه اليمن عانت الجمهورية اليمنية من آثار خطيرة وبالغة من جراء دمج الهيكلين الاقتصاديين للنظامين السابقين . وفيما يتعلق بهذا المشروع الذي اعتمد بتوافق الآراء ، يشعر وفد بلادي بارتياح كبير لأنه يمثل دعما من المجتمع الدولي لتقديم الدعم والمساعدة في تخفيف الآثار التي نجمت عن ذلك الدمج . وكما يعلم الجميع ، فإن بلادي أيضا قد عانت من الأضرار التي نجمت عن أزمة الخليج والتي ألحقت أيضا ببلادنا أضرارا بالغة . وجميعكم تدركون أن اليمن عانت خلال عقد التسعينات من أكثر من زلزال وأربعة أو خمسة فيضانات مما أدى إلى إرهاب الشعب اليمني وحكومته وعرقل تحقيق رفاهيته .

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص التقدير والامتنان لجميع الذين دعموا مشروع القرار هذا ، ونأمل في أن تستجيب الدول والمنظمات الدولية وتقدم الدعم العملي لترجمة مشروع القرار هذا إلى واقع عملي تعزيزا للجهود التي تبذلها حكومتنا . ومرة أخرى أتقدم إلى جميع الأشقاء والأصدقاء الذين دعموا مشروع القرار ، وأخص بالذكر رئيس مجموعة الـ ٧٧ وأعضاء المجموعة بأكملها لتبنيها مشروع القرار هذا . وأكرر مرة أخرى تقديرنا وشكر وفد بلادي لجميع الذين تبثوا ودعموا مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (أ) من البند ٧٩ من جدول الأعمال المعنون "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١ - ٢٠٠٠)" الوارد في الوثيقة A/45/849/Add.2 .

وتشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أومت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفقرتين ٦ و ٧ من تقريرها .

ونبدأ أولاً بمشروع القرار الوارد في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الثانية . لقد اعتمدت اللجنة الثانية دون تصويت مشروع القرار هذا المعدون "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع" فهل لبي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ١٩٩/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الثانية . ومشروع المقرر هذا عنوانه "تقرير اللجنة الجامعة المختصة لإعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع" . وتوصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر هذا . فهل لبي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل ذلك ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند الفرعي (٢) من البند ٧٩ من جدول الأعمال .
ننتقل الآن إلى الجزء الرابع من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ب) من البند ٧٩ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "التجارة والتنمية" (A/45/849/Add.3) .

ومتبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات الستة ومشروع المقرر ، التي أومت اللجنة الثانية باعتمادها في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من تقريرها .

وتتجه الجمعية العامة أولا إلى مشاريع القرارات الستة الواردة في الفقرة ٣٧

من الجزء الرابع من التقرير (A/45/849/Add.3) .

مشروع القرار الأول عنوانه "السلع الأساسية" اعتمدته اللجنة الثانية دون

تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٠٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عنوانه

"تعزيز المنظمات الدولية الناشطة في مجال التجارة المتعددة الاطراف" . وقد اعتمدت

اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة

تود أن تتصرف على هذا النحو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٠١/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث عنوانه

"تدابير محددة لصالح البلدان النامية الجزرية" واعتمدته اللجنة الثانية دون

تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٠٢/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع وعنوانه

"مجلس التجارة والتنمية" اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٠٣/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس وعنوانه

"مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا" ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية

دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢٠٤/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس وعنوانه

"الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" ، اعتمدته اللجنة الثانية

دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تتصرف على هذا النحو ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٢٠٥/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٢٨ من تقريرها (A/45/849/Add.3) . ومشروع المقرر عنوانه "تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا" . وقد أوصت اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل ذلك ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند الفرعي (ب) من البند ٧٩ من جدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى الجزء الخامس من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ج) من البند ٧٩ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً" (A/45/849/Add.4) .

وتشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٩ من تقريرها . ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/45/872 . وقد اعتمدت اللجنة الثانية دون تصويت مشروع القرار المعنون "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٦/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للممثل هوليفيا الذي يرغب في التكلم تعليلاً لموقفه .

السيد اورتيز غانداريلاي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

القرار الذي اتخذوا تترتب عليه آثار كبيرة بعيدة المدى على أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، وكذلك على التعاون الدولي الرامي إلى ضمان نموها وتنميتها . إن العملية التي بدأتها الجمعية العامة هنا منذ ثلاث سنوات ، عندما أعلنت مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، قد تَوَجَّه الآن باتخاذ هذا القرار المعنون "تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات" . وباعتماد برنامج العمل هذا ، تكون الجمعية قد أوضحت إقرارها لتلك الوثيقة الهامة للغاية . وفي الوقت نفسه ، أشارت إلى الأمثلة البارزة للتعاون الدولي في تنفيذ البرنامج .

وتولي مجموعة الـ ٧٧ أهمية كبرى لبرنامج العمل وتنفيذه . إن اتخاذ الجمعية لهذا القرار بتوافق الآراء اليوم يبين الموقف الحازم المشترك الذي اتخذته المجتمع الدولي لصالح التنفيذ الكامل والغوري لبرنامج العمل . وأود أن أشكر كل الوفود التي اشتركت في المفاوضات لما أظهرته من مرونة ونهج بناء . وأود أيضا أن أشكر وفد بنغلاديش ، الذي قام بتنسيق الأعمال التي تمخضت عن هذا القرار .

وفي هذا القرار ، تحث الجمعية بقوة جميع البلدان المانحة على أن تنفذ على الوجه التام والعاجل التزاماتها في جميع المجالات ، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل ، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نموا . ويتسم هذا بطبيعة الحال بأهمية كبرى لضمان نجاح جهود أقل البلدان نموا ، وحتى يتسنى تحقيق ذلك النجاح لابد أن تتلقى تلك البلدان الدعم الكامل في جهودها الانمائية .

ونحن مقتنعون بأن برامج المساعدة والالتزامات الواردة في برنامج العمل سيجري تنفيذها والوفاء بها بالكامل ، وأنه سيجري اتخاذ تدابير عالمية سليمة في مجال الدين الخارجي والتجارة . وينص القرار على وضع الترتيبات المؤسسية لرصد وتقييم برنامج العمل . وفي الفقرة ٩ من منطوق القرار ، تقرر الجمعية العامة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية القيام ، كجزء من أعماله الجارية ، بدور مركز التنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ، وأن يواصل تقديم

الدعم على الصعيدين الوطني والاقليمي . ومع ذلك ، مما يشبط الهمة ويشير الإحباط نوعا أن نرى ضالة الموارد المخصصة لذلك القرض .

وعلى أي حال ، نظرا لأنه من المقرر أن ينعقد المؤتمر الاستعراضي العالمي الأول في آذار/مارس ١٩٩١ ، أي في غضون بضعة أشهر ، مازال هناك متسع من الوقت لبدء برنامج العمل دون تأخير . وينبغي قبول المبالغ المشار إليها مع بعض التحفظات . بيد أننا ندعو الجمعية العامة أن تبقى قيد الاستعراض مسألة توفير موارد إضافية لبرنامج العمل الجديد ، وللجان الإقليمية .

وعندما نتكلم عن البلدان النامية وأقل البلدان نموا ، لا يسعنا أن ننسى الأعمال التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . فقد أدى المؤتمر تحت القيادة القديرة للسيد كينيث دادزي ، دورا رئيسا في هذا المجال . وسيكون الدور الخاص الذي يخطط به ذلك المؤتمر في مساعدة أقل البلدان نموا ذا أهمية كبرى في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات . وفي هذا الصدد ، وفي ضوء القرار الذي اتخذناه اليوم لتعزيز برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا ، ندعو أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى النظر في إمكانية توفير الخدمات المخصصة في هذا الصدد كوحدة منفصلة ، مستقلة في الامانة العامة . وكان ذلك موقف مجموعتنا منذ الاجتماع الوزاري في أروشا في ١٩٧٩ . ونحن نحث على اتخاذ قرار في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمنا نظرننا في البند

الفرعي (ج) من البند ٧٩ من جدول الأعمال . طلب ممثل ايطاليا التكلم في نقطة نظام ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد فوندي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، أود أن أبدي ملاحظة عامة بشأن القرارات التي اتخذناها ، ومشاريع القرارات التي نحن بمدد اعتمادها . وأود أيضا أن أشير الى أن الوثائق الماددة بالملفات غير اللغة الانكليزية قد تأخر تلقيها كثيرا . ومن ثم ،

نحتفظ بالحق في استعراض انتباه المقرر الى إمكانية أخطاء في الصياغة في النسخة الفرنسية لهذه الوثائق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى الجزء السادس من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (د) من البند ٧٩ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "مشاكل الأغذية" (A/45/849/Add.5) .

وتشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أومت اللجنة الثانية باعتمادهما في الفترتين ١٢ و ١٣ من تقريرها .
ومنبدأ أولاً بمشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من التقرير . ومشروع القرار هذا عنوانه "مشاكل الأغذية والزراعة" ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الثانية . ومشروع المقرر عنوانه "تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة" ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تتصرف على هذا النحو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٧٩ من جدول الأعمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى الجزء السابع من تقرير اللجنة الثانية (A/45/849/Add.6) ، بشأن البند الفرعي (هـ) من البند ٧٩ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" .

تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار الذي أومت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من تقريرها . ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الاشار المترتبة في الميزانية المبرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/45/873 .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "تقرير اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة" ، دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠٨/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرنا في البند الفرعي (هـ) من البند ٧٩ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى الجزء الثامن من تقرير اللجنة الثانية عن البند الفرعي (و) من البند ٧٩ من جدول الاعمال "تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية" (A/45/849/Add.7) .

تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار الذي أومت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٠٩/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرنا في البند الفرعي (و) من البند ٧٩ من جدول الاعمال ، والبند ٧٩ من جدول الاعمال في مجموعه .

نتناول الآن تقرير اللجنة الثانية (A/45/850) المتمثل بالبند ٨٠ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٣ من تقريرها .

مشروع القرار الأول ، المعنون "البيئة والتجارة الدولية" ، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢١٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني ،

المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية" ، اعتمدته اللجنة الثانية أيضا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢١١/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من

نظرنا في البند ٨٠ من جدول الأعمال .

ننظر الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/45/851) المتمثل بالبند ٨١ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة" .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ١٣ و ١٤ من تقريرها .

نتناول أولا مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الثانية .

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/874 .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار المعنون "حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة" دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتناول الآن مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الثانية . مشروع المقرر معنون "تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٧/٤٤ بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة" . توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في فعل ذلك ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظرنا في البند ٨١ من جدول الأعمال .

أدعو الجمعية العامة الآن إلى تحويل انتباهها إلى تقرير اللجنة الثانية (A/45/852) المتصل بالبند ٨٢ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون "التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" .

تبت الجمعية في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقريرها .

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الثانية . مشروع القرار معنون "التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الثانية . مشروع المقرر معنون "تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية" . توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل ذلك ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظرنا في البند ٨٢ من جدول الأعمال .

أدعو الجمعية العامة الآن إلى تحويل انتباهها إلى تقرير اللجنة الثانية (A/45/853) المتصل بالبند ٨٣ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" .

ستبت الجمعية في مشروع القرار ومشروع المقرر اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقريرها .

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الثانية . مشروع القرار معنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية" ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٤/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الثانية . مشروع المقرر معنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية" . واللجنة الثانية توصي باعتماد مشروع المقرر . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بوليفيا الذي يرغب في التكلم تعليلاً لموقفه .

السيد أورتييز غرانديرياس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

من الصحيح أن يوصف اعتماد مشروع القرار المتصل بالديون الخارجية بتوافق الآراء بأنه من أهم إنجازات الدورة الخامسة والأربعين . ويُسعد مجموعة الـ ٧٧ أنه ، بعد ثلاثة أعوام من الانقسام ، صاغ المجتمع الدولي قراراً جماعياً يستهدف إيجاد حل دائم لإحدى أخطر العقبات التي تعوق النمو والتنمية في البلدان النامية .

إن القرار الذي اتخذتوا ثمرة مفاوضات طويلة اتسمت بتفاهم متبادل وتعاون بناء وإدراك عميق لأهميته للمجتمع الدولي ، لاسيما البلدان النامية . واتخاذته بتوافق الآراء يساعد على صون وتعزيز إنجازات الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، التي انعقدت في وقت مبكر من هذا العام . وهي إنجازات مجسدة في الإعلان الذي اعتمد في تلك الدورة ، وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي التنفيذ السريع لمختلف أحكام القرار إلى تحسن ملحوظ في آفاق إيجاد حل دائم لهذه المشكلة الشائكة .

أود أن أعرب عن امتنان مجموعة الـ ٧٧ لجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات ومكنت من التوصل إلى نص توافقي للقرار . ونرى أن من حق جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات أن تشعر بالفخر لأن جهودها الدؤوبة قد كللت بالنجاح بالتوصل إلى قرار اتخذ بتوافق الآراء .

نتقدم بالشكر أيضاً إلى السفير شوكت عمير ممثل باكستان ، الذي نسق العمل المتصل بالقرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من

نظرنا في البند ٨٣ من جدول الأعمال .

تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/45/854) ، المتصل بالبند ٨٤ المدرج في جدول الأعمال ، والمعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" . تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الأربعة ومشروع المقرر التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من تقريرها .

ستبت الجمعية أولا في مشاريع القرارات الاربعة الواردة في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة الثانية .

مشروع القرار الاول ، المعنون "مؤتمر الامم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية" ، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣١٥/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "السكان والتنمية" . إن اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣١٦/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون
 "مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا
 دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣١٧/٤٥)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون
 "ادارة برنامج الاغذية العالمي" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون
 تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣١٨/٤٥)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبث الجمعية الآن في مشروعي
 المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ٢٨ من تقريرها (A/45/854) .
 مشروع المقرر الاول معنون "الانشطة التنفيذية التي تفضلع بها منظومة الامم
 المتحدة من أجل التنمية" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر هذا دون
 تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع المقرر الاول .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع المقرر الثاني معنون
 "الوثائق المتعلقة بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية" . وتوصي اللجنة الثانية
 الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع المقرر هذا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة
 ترغب في أن تفعل ذلك ؟
اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تختتم الجمعية نظرها في
 البند ٨٤ من جدول الاعمال .
 ادعو الجمعية الآن إلى الالتفات إلى تقرير اللجنة الثانية (A/45/855) بشأن
 البند ٨٥ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "التدريب والبحث" .
 تبث الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في
 الفقرة ١٤ من ذلك التقرير .

مشروع القرار الاول معنون "معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٢١٩/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "جامعة الامم المتحدة" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . أرجو الاحاطة علما بهذه التصويبات . إن الفقرة السابعة من الديباجة ينبغي أن يكون نصها كما يلي : "وإذ تحيط علما بالمقرر ٤-٢-٢ بشأن جامعة الامم المتحدة ... " وأن الفقرة ٨ من المنطوق ينبغي أن يكون نصها كما يلي :

"تطلب من الجامعة مواصلة تعزيز تعاونها المضموني مع الامم المتحدة وجميع منظماتها ، لاسيما مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، في المجالات ذات الاهمية العالمية" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار الثاني كما صوّب شفويا ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٢٢٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تختتم الجمعية نظرها في

البند ٨٥ من جدول الاعمال .

تنظر الجمعية العامة الآن في البند ٨٦ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث" . وفي هذا الصدد معروض على الجمعية تقرير اللجنة الثانية (A/45/856) . وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٧٥ من ذلك التقرير باعتماد ١٢ مشروع قرار . وأمام الجمعية أيضا مشروع القرار A/45/L.44 .

تبدأ الجمعية الآن بالبت في مشاريع القرارات ال ١٢ التي أوصت بها اللجنة

الثانية في الفقرة ٧٥ من تقريرها (A/45/856) .

مشروع القرار الأول معنون "تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الأغذية في حالات الكوارث"، واعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٣١/٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٣٢/٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث معنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٣٣/٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع معنون "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٣٤/٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الخامس المعنون "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب أيضا في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢٣٥/٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس معنون "عملية شريان الحياة للسودان" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٢٢٦/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع معنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٢٢٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثامن معنون "تقديم المساعدة إلى لتعمير وتنمية جيبوتي" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٢٢٨/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التاسع معنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٢٢٩/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار العاشر معنون "تقديم المساعدة إلى إكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وفانواتو ومدغشقر" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٢٣٠/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الحادي عشر معنون "الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية

مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ٢٣١/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر معنون "تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبيريا" . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (القرار ٢٣٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتناول الجمعية الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.44 . وأعطى الكلمة لممثل شيلي الذي يرغب في تولي عرض مشروع القرار .

السيد سومايا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن وفود الأرجنتين واكوادور وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسورينام وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهايتي وهندوراس لاتولى عرض مشروع القرار A/45/L.44 المعنون "تقديم المساعدة الخاصة في حالات الطوارئ إلى هايتي" .

إن خلفية مشروع القرار هذا واضحة ، فالجمعية العامة ترغب في دعم العملية الخاصة بضمان المشاركة الأساسية في التعبير عن ارادة شعب هايتي . ونحن ندرك المشكلات الضخمة التي تواجه ذلك البلد كما ندرك حاجة هايتي إلى المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لمساعدتها في التغلب على مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية . ويتضمن مشروع القرار مناشدة الدول الاعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب بسخاء وعلى وجه السرعة لما تحتاج إليه هايتي في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية

الخطيرة . وهو يعرب عن تصميم الجمعية العامة على مساعدة هاييتي في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية القاسية .

ولجعل احكام الفقرة ٣ اكثر مرونة ينبغي أن يكون نص تلك الفقرة كما يلي :
"تقرر أن تعود إلى الانعقاد في تاريخ مناسب في أوائل ١٩٩١ ،
بالتشاور مع حكومة هاييتي" .

وذلك سيمنح الجمعية العامة من استشارة سلطات هاييتي الجديدة بشأن رأيها في الحالة .

واعتقد بأن ذلك النص لن يشكل مصدر مشاكل بالنسبة إلى أي وفد ، ونأمل في أن
يُعتمد بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على طلب بعض الوفود ،

منوَّجَل النظر في مشروع القرار A/45/L.44 حتى جلسة بعد ظهر اليوم . وهذا سيُتيح للوفود بعض الوقت للمشاورات .

أدعو الجمعية الآن الى توجيه انتباهها الى تقرير اللجنة الثانية (A/45/857) بشأن البند ٨٧ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لسي ان اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات

المتحدة الأمريكية الذي يرغب في تعليل تصويته .

السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد انضمت الولايات المتحدة الى توافق الآراء بشأن القرار الذي يدعو الى تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي لأنغولا .

ورغم أن حكومة الولايات المتحدة لم تعترف بعد بحكومة أنغولا ، لانزال نشارك في عملية السلم التي تجري حالياً هناك ، ولانزال مهتمين برفاه الشعب الأنغولي . ولهذا ، لانزال نؤيد الجهود لتخفيف الآلام الإنسانية الناجمة عن النزاع المدني والجفاف .

وقد استجابت الولايات المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لإغاثة أنغولا بتقديم منح ، يجري تقديمها حالياً أو يخطط لتقديمها ، تبلغ قيمتها ٢٧ مليون دولار للسنتين الماليتين ١٩٩٠ و ١٩٩١ ونحث الاعضاء الآخرين على الإسهام بسخاء في هذه الجهود الإنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا ز
في البند ٨٧ من جدول الاعمال .

ادعو الجمعية الآن لان توجه انتباهها إلى تقرير اللجنة الثانية (858)
بشأن البند ١٤٨ المدرج في جدول الاعمال والمعنون " تنفيذ التزامات وسياسات ال
الإنمائي الدولي المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخ
لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية" .

تبت الجمعية في مشروع القرار الذي أومت به اللجنة الثانية في الفقرة
تقريرها . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعت
الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٤/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا نه
في البند ١٤٨ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥